

## قائمة مراجعة المحاكم الشاملة

### المقدمة

تشهد المحاكم والأنظمة القضائية حول العالم تحولاً رقمياً ضخماً. فهي تستثمر في التكنولوجيا لدعم الوظائف الرئيسية، على سبيل المثال أنظمة حفظ الملفات الإلكترونية وأنظمة إدارة الملفات الرقمية، وأدوات التعاون عن بُعد، وأنظمة الدفع الرقمية، ومؤتمرات الفيديو، إلخ. يمكن لهذه الاستثمارات التكنولوجية أن تساعد المحاكم والأنظمة القضائية على تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، ولكن ليس واضحاً أن كانت تدعم اليوم التضمين الرقمي والوصول إلى العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة. بينما تعمل العديد من المحاكم والأنظمة القضائية على معالجة العوائق التي تحول دون إمكانية الوصول في البيئة العمرانية أو المادية، يكشف [استطلاع حديث](#) أن أقل من النصف يقدم التكنولوجيا والحلول لدعم التضمين الرقمي.

بدون التزام واضح تجاه إمكانية الوصول الرقمي، تخاطر النظم القضائية بتعميق الفجوة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة وخلق عقبات جديدة لهم أمام العدالة. عندما تستثمر أنظمة العدالة في التقنيات الرقمية التي يمكن الوصول إليها وتستفيد من التكنولوجيا الجديدة والناشئة بطرق مبتكرة، يمكنها تحقيق أهداف التحول وزيادة الوصول إلى العدالة لجميع الناس.

### حالة التضمين الرقمي في المحاكم

في عام 2019، تعاونت G3ict مع الرابطة الدولية لمديري المحاكم (IACA) [لفحص أعضائها](#) وغيرهم من المتخصصين الذين يعملون في أو مع المحاكم بشأن التكنولوجيا والوصول إلى العدالة. تظهر النتائج أن المتخصصين في المحاكم لا يدركون مفاهيم الإعاقة ولا يتمتعون بالمعرفة الكافية بالتكنولوجيا التي يمكن الوصول إليها. يعرف مديرو المحكمة أنهم بحاجة إلى مساعدة في تعلم كيفية تطبيق التكنولوجيا الرقمية بطريقة تجعل المحاكم أكثر سهولة وشمولاً. من هؤلاء المحترفين الذين شملهم الاستطلاع:

- عدد قليل (16٪ فقط من المجيبين)، قدرت أهمية إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المحكمة على أنها عالية أو عالية جداً. وقد صنفها أكثر من الثلث (38.36٪) بأنها منخفضة أو منخفضة جداً. على سبيل المثال، قال 17٪ فقط أن المستندات كانت متاحة في تنسيقات يمكن الوصول إليها (أي تمت تهيئتها للاستخدام مع قارئ الشاشة) وأشار أقل من 10٪ إلى نشر تطبيقات الجوال التي يمكن الوصول إليها.
- يوفر أقل من النصف، 40٪، تقنيات لدعم التضمين الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة بينما تضمن 75٪ من المحاكم سهولة الوصول المادي إلى مبانيها.
- قالت الغالبية العظمى أن مسؤولي المشتريات القضائية اليوم لا يستخدمون معايير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو يستخدمونها بشكل غير متنسق عند شراء التكنولوجيا.

في عام 2018، تعاونت G3ict مع [التحالف الدولي للإعاقة](#) (IDA) لاستقصاء أعضائه، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (DPO) حول العالم، حول التكنولوجيا والوصول إلى العدالة. تقول الغالبية العظمى من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين شملهم الاستطلاع - 84٪ - أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يمكنهم الوصول إلى نظام العدالة الذي هو نفس النظام الخاص بالمواطنين الآخرين. 85٪ يعتقدون أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون عقبات من معتدلة إلى شديدة في النظام القضائي وأن هذه العقبات لها تأثير كبير عليهم.

### نحو نظام محكمة أكثر شمولاً

تعمل G3ict وشركاؤها في الحكومة والمجتمع المدني والصناعة لمساعدة المؤسسات القضائية على جميع المستويات لدمج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي يمكن الوصول إليها في سياساتها وممارساتها. الهدف المشترك هو خلق التزام

صريح وقوي بالمحاكم والأنظمة القضائية تجاه إمكانية الوصول كجزء لا يتجزأ من استراتيجياتها وتنفيذها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أي لضمان أن تحولها الرقمي المستمر يشجع على المزيد من التضمين والوصول إلى العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة.

لمساعدة المحاكم على مواصلة تحولها الرقمي مع المزيد من الإدماج والوصول إلى العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة ، أنشأت G3ict الإطار التالي والإجراءات المقترحة، والقائمة المرجعية للمحاكم الشاملة.

تتضمن القائمة المرجعية للمحاكم الشاملة 10 مهارات أساسية يجب على المحاكم تطويرها لدعم التحول الرقمي الشامل. توفر 36 خطوة محددة أو أنشطة تمكينية لتطوير هذه المهارات الرقمية الأساسية العشرة للمحاكم الشاملة. الهدف من قائمة المراجعة الشاملة للمحكمة هو دعم وصول أكبر للأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة.

## قائمة مراجعة المحاكم الشاملة

تمكين الأنشطة	10 القدرات الأساسية
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير وتنفيذ استراتيجية رسمية للتضمين الرقمي عبر جميع الإدارات تتناول الاتصال الواسع والوصول والمهارات الرقمية. تضمين مقاييس العمليات والنتائج المتعلقة على وجه التحديد بالأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن (مثل رقمنة الإجراءات وإمكانية المثل أمام المحاكم عن بعد وحل النزاعات عبر الإنترنت) ولصالح الأشخاص ذوي الإعاقة سواء من عامة الناس وموظفو المحكمة على حد سواء.</li> <li>• تحديد أنواع الأشخاص ذوي الإعاقة <u>حسب مجموعات الإعاقة المختلفة</u> (على سبيل المثال ذوي الإعاقة طويلة المدى سواء كانت جسدية أو عقلية أو ذهنية أو حسية) كمستفيدين مستهدفين في عمل استراتيجية التضمين الرقمي. تأكد من تضمين الأشخاص ذوي الإعاقات غير المرئية والأشخاص الذين قد يكون لديهم إعاقة مؤقتة بسبب إصابة.</li> <li>• تحديد مشاكل التضمين المنفصلة التي يجب معالجتها من قبل كل مجموعة إعاقة كجزء من استراتيجيتها. فمثلاً: هل يمكن للشخص الصم المشاركة في جلسات المحكمة عن بعد مثل جلسات المحاكمة التي تدعم الفيديو؟ هل يمكن للمكفوفين استخدام آليات حل النزاعات عبر الإنترنت أو ملء نموذج رقمي؟ هل يمكن لشخص يعاني من إعاقات معرفية أو ذهنية أو تنموية استخدام أنظمة الدفع الرقمية؟</li> <li>• توثيق إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومقاييس الإدماج الرقمي المحددة جيداً والكمية والمتعلقة بمجموعات الإعاقة</li> </ul>	<p><b>1. استراتيجية التضمين الرقمي</b></p> <p>تقوم المحاكم الشاملة بتطوير وتنفيذ استراتيجية التضمين الرقمي التي تحسن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كما تحقق التضمين الواسع وتحسين الوصول إلى العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة و كذلك كبار السن.</p> <p>توفر المحاكم الشاملة عمليات وخدمات قضائية يمكن الوصول إليها واستخدامها و هي قابلة للتخصيص لدعم الاحتياجات والقدرات الفردية للموظفين والجمهور.</p>

<p>المحددة وتحسين الوصول إلى نتائج العدالة ، على سبيل المثال تتبع وتنظيم طلبات الإقامة.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تقدم إدارة المحكمة (على سبيل المثال ، مسؤول في وزارة العدل ، أو مسؤول محكمة ، أو وكيل نيابة ، أو قاضي ، إلخ) التزامات عامة بشأن الإدماج الرقمي والوصول إلى العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن .</li> <li>• تسعى قيادة المحكمة للتنسيق بين إدارات متعددة (مثل الخدمات المالية والإدارية ، وخدمات التخطيط والخدمات القضائية ، وخدمات البحث والمعلومات ، والعمليات القضائية ، والأمن القضائي ، والتمويل ، والموارد البشرية ، وما إلى ذلك) من أجل تنفيذ استراتيجيات الشمول الرقمي.</li> <li>• تجند قيادة المحكمة مجموعات الإعاقة وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواطنين ضمن عمليات أصحاب المصلحة الخارجيين لدعم تحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدمج الرقمي والوصول إلى العدالة.</li> </ul>	<p><b>2. القيادة</b></p> <p>في محكمة شاملة ، تقدم القيادة بشكل استباقي أهداف واستراتيجيات التحول الرقمي والتضمين الرقمي للحصول على وصول أكبر إلى العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنفيذ نهج موثوق ومفصل لتقديم طلب للحصول على تمويل للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة الإدماج الرقمي.</li> <li>• إجراء تخطيط وميزانيات مالية سنوية متعددة لدعم تحسين إمكانية الوصول والإدماج الرقمي على مستوى المحكمة (على سبيل المثال ، البرامج والخدمات والبنية التحتية المشتركة ، وتحديث النظم القديمة ، والحفاظ على أدلة ومعايير التصميم ، والموظفين وتدريب ودعم مكتب المساعدة).</li> <li>• ربط اعتمادات الميزانية لبرامج التحول الرقمي والاستثمارات في التكنولوجيا بالتأثيرات والمقاييس التي تتضمن نتائج للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. تتبع إمكانية الوصول وعائد الاستثمار</li> </ul>	<p><b>3. وضع الميزانية</b></p> <p>تدعم عملية الميزانية في المحاكم الشاملة نهجًا مبتكرًا ومتكاملًا لتحسين إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدماج الرقمي ، بما في ذلك دعم الوصول إلى العدالة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنفيذ إمكانية الوصول باستخدام الأساليب التقليدية (مثل مواقع الويب ورسائل البريد الإلكتروني) و / أو القنوات الأحدث (مثل وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهاتف المحمول) للتفاعل مع الأطراف المعنية.</li> <li>• قم بإنشاء واستخدام العمليات القياسية للتحقق من أن جميع فئات الإعاقة يمكنها الوصول إلى آليات التواصل والتغذية الراجعة واختبار إمكانية</li> </ul>	<p><b>4. ثقافة المشاركة الشاملة</b></p> <p>تثبت المحاكم الشاملة ثقافة المشاركة الشاملة من خلال ضمان أن المجتمعات المتنوعة ، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ، يمكنهم استخدام جميع طرق الاتصال بالمحكمة ، التقليدية منها والجديدة.</p>

<p>الوصول بانتظام للقنوات الجديدة والتقليدية لمشاركة أصحاب المصلحة.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• التماس استباقي (على سبيل المثال من خلال الاجتماعات العامة والاستطلاعات ووسائل التواصل الاجتماعي) لمعرفة ردود الفعل و التغذية الراجعة والأفكار من جميع فئات الإعاقة لتحسين الشمول الرقمي والوصول إلى العدالة.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنفيذ العمليات والسياسات القياسية لدعم تنوع أكبر من حيث تعيين وتوظيف الموظفين في المحكمة (على سبيل المثال ضمان إمكانية الوصول إلى قنوات التوظيف الرقمية ، ودعوة المرشحين ذوي الإعاقة للتقدم من خلال قنوات مخصصة ، وتدريب فرق التوظيف على اداب الاعاقة والإسكان للمعاقين ، ونشر سياسات تعديل مكان العمل ، وإبلاغ جميع الموظفين الجدد بمجموعات الموارد للموظفين ذوي الإعاقة وغير ذلك من أشكال الدعم ،تعديلات مكان العمل تتم بدعم من فريق مركزي وتمويل مركزي).</li> <li>• تنفيذ الإجراءات والسياسات الموحدة لتدريب جميع الموظفين القضائيين على الإعاقة و التضمين.</li> <li>• تحديد النقاط (مثل تدريب الموظف الجديد) حيث يجب على جميع الموظفين المشاركة في التدريب على الإعاقة والإدماج.</li> <li>• تشجيع الموظفين على الانضمام إلى الجمعيات المهنية التي تركز على إمكانية الوصول (مثل <a href="#">الرابطة الدولية لمحترفي إمكانية الوصول</a>) والحصول على شهادة إمكانية الوصول ذات الصلة ، لا سيما في مجال الإدماج الرقمي وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</li> </ul>	<p><b>5. ثقافة التنوع</b></p> <p>تخلق المحاكم الشاملة ثقافة التنوع وتحافظ عليها لدعم تحقيق الشمول والوصول إلى أهداف واستراتيجيات العدالة. وتطور قوة عاملة تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزز الوعي بالإعاقة على نطاق واسع يشمل جميع موظفي المحكمة من خلال برامج التدريب.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضرورة إتاحة للجمهور المعلومات حول إمكانية الوصول والتضمين الرقمي وأماكن الإقامة. نشر هذه المعلومات بشكل استباقي.</li> <li>• تحديد العمليات والسياسات القياسية لطلب إتاحة المعلومات بتنسيقات يمكن الوصول إليها ، مثل برايل ، التنسيقات الإلكترونية ، التسميات التوضيحية للفيديو ، مترجمي لغة الإشارة ، إعادة توجيه الفيديو ، إلخ.</li> <li>• تنفيذ المقاييس والتمويل للتأكد من أن جميع الإدارات لديها معلومات متوفرة بأشكال يمكن الوصول إليها.</li> </ul>	<p><b>6. ثقافة الشفافية</b></p> <p>في محكمة شاملة ، تعد ثقافة الشفافية أمرًا حاسمًا للإدماج الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. تمتد الشفافية إلى توفير المعلومات بتنسيقات يسهل الوصول إليها يمكن لجميع الأشخاص فهمها بسهولة.</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• توفير الميزانية والدعم التنفيذي لوحدة تنظيمية أو مدير معين مع دور محدد لإدارة إمكانية الوصول والتضمين الرقمي.</li> <li>• توفير الموارد والتفويض لوحدة أو مدير معين لإنتاج وسائل الوصول والإدراج الرقمي والتدريب والمعايير والمشورة للإدارات القضائية والموظفين.</li> <li>• حدد النقاط التي يجب أن تتشاور عليها إدارات المحاكم والموظفون مع الوحدة أو الشخص المسؤول عن إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدماج الرقمي لضمان التوافق مع جدول أعمال المحكمة العام.</li> </ul>	<p><b>7. الهيكل والتنظيم</b></p> <p>تسعى المحكمة الشاملة لهيكله نفسها لتقدير بفاعلية قضية الوصول والشمول الرقمي وعلاقتها مع الأنشطة القضائية والوصول إلى جهود العدالة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير وتنفيذ العمليات والسياسات والمبادئ التوجيهية القياسية لدمج إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدمج الرقمي في عملية الحصول على المنتجات والخدمات التكنولوجية والمقاولين من الباطن وتطويرها. ضرورة التقييم بانتظام لمتابعة إذا كانت إمكانية الوصول والشمول الرقمي تتحسن.</li> <li>• إعطاء الأفضلية للحلول التي تدعم إمكانية الوصول ونتائج الإدماج الرقمي ، على سبيل المثال مشاركة أكبر وتواصل أسهل. فتحتوي بعض التطبيقات على تقنية وأدوات دعم مضمنة تتحكم في إمكانية الوصول إلى الويب والمستندات.</li> <li>• تطوير عمليات ومبادئ توجيهية لتحديد امتثال البائع لمعايير ومتطلبات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل الشراء (مثل الاختبار والتدقيق واستخدام الأدوات ذات الصلة والمتاحة بسهولة مثل قوائم المراجعة ووثائق تقييم الدرجات / البائعين) .</li> <li>• إشراك البائعين بشكل استباقي ومباشر في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدمج الرقمي.</li> <li>• لمزيد من المعلومات، راجع <a href="#">المشتريات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بالحكومة الشاملة والقطاع العام: دليل إشراك مقدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</a></li> </ul>	<p><b>8. المشتريات</b></p> <p>تجعل المحكمة الشاملة إمكانية الوصول مطلبًا في مشتريات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمارات التكنولوجية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• خلق عمليات قياسية وإرشادات ومقاييس محددة لتطوير ونشر أصول التكنولوجيا التي يمكن الوصول إليها.</li> </ul>	<p><b>9. تطوير التكنولوجيا وتنفيذها</b></p> <p>تستخدم المحاكم الشاملة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن الوصول إليها والتكنولوجيات القانونية ذات الصلة. هذه السلع شاملة</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• إجراء تقييمات ومراجعة لإمكانية الوصول إلى الموارد والتطبيقات التكنولوجية (المتقدمة والمكتسبة) باستخدام المعايير العالمية لإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، على سبيل المثال EN 301 549 ، القسم الأمريكي 508 و اتحاد شبكة ويب العالمية (W3C) إرشادات الوصول إلى محتوى الويب 2.1 (WCAG)</li> <li>• لمزيد من المعلومات ، راجع <a href="#">دليل تنفيذ معايير أولوية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</a>.</li> <li>○ تخصيص تمويل مركزي لمعالجة قضايا إمكانية الوصول.</li> <li>○ مشاكل إمكانية الوصول واستخدام الأدلة الإرشادية والحلول التصحيحية للتحسين المستمر وتبادل أفضل الممارسات بين الأقسام.</li> <li>○ تعزيز الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام التقنيات المتطورة لمعالجة قضايا الوصول والشمول الطويلة الأمد. على سبيل المثال ، يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي المحاكم على رقمنة الوثائق القانونية الهامة التي، على عكس الورق أو الصور، يمكن قراءتها من خلال التقنيات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة.</li> <li>○ وبالمثل ، يمكن للتكنولوجيا ، بما في ذلك برامج الفيديو والتعاون والواقع الاصطناعي والظاهري ، دعم المشاركة عن بُعد للأشخاص ذوي الإعاقة في إجراءات المحكمة ، بما في ذلك الترجمة الحية لتوفير دعم إضافي لذوي الإعاقة السمعية العالية.</li> <li>○ التعاون مع منظمات الإعاقة والوصول إلى المنظمات القضائية والصناعة والأوساط الأكاديمية بشأن الأنشطة الرسمية والممولة باستخدام الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات المتطورة.</li> </ul>	<p>ومتبناة على نطاق واسع وقابلة للاستخدام من قبل الجميع ، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتطلب استخدام المعايير العالمية للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوجيه خطط واستثمارات تكنولوجيا البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، على سبيل المثال <a href="#">EN 301 549</a> (الاتحاد الأوروبي) ؛ <a href="#">القسم 508 من المتطلبات الفنية لقانون إعادة التأهيل لعام 1973</a> (الولايات المتحدة) و <a href="#">WCAG 2.0 / ISO / IEC</a> (2013) 40500 والإصدار المحدث <a href="#">WCAG 2.1</a> (2018).</li> </ul>	<p><b>10. المعايير العالمية</b></p> <p>تعترف المحاكم الشاملة بأهمية المعايير العالمية للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إنهم يبقون دائما على اطلاع بهذه المعايير ، ويساهمون في تطويرها وصيانتها واستخدامها على حد سواء لتوجيه وإبلاغ الخطط والاستثمارات التكنولوجية.</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• إضفاء الطابع الرسمي وتمويل أنشطة التدريب القياسية لموظفي القضاء ، على سبيل المثال المتخصصون في تكنولوجيا المعلومات والمشتريات.</li> <li>• ابق على اطلاع بكل تحديثات المعايير العالمية للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.التعاون مع منظمات الإعاقة والمجتمع المدني والجامعات والصناعة لدعم الوعي والتدريب على معايير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستخدمين الخارجيين والمطورين والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات.</li> </ul>	
---	--

## الخلفية والسياق

تعترف [اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة \(CRPD\)](#) بإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كحق من حقوق الإنسان (المادة 9) و محفزا لحقوق الإنسان الأخرى. تتطلب المادة 13 من الدول ضمان الوصول الفعال إلى العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين. صادقت 181 دولة حول العالم على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. تتوافق العديد من القوانين واللوائح والسياسات الوطنية والمحلية مع التزامات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومع معايير إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة عالمياً ، مثل تلك المدرجة في القائمة المرجعية أعلاه. بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، **إمكانية الوصول** هي إمكانية استخدام التقنية الساندة مثل الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو كشك الخدمة الذاتية أو قطعة من البرامج من قبل أكبر مجموعة ممكنة من المستخدمين ، بغض النظر عن قدراتهم أو إعاقاتهم.

في عام 2018 ، في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، نشرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان [تقريراً عن الحق في الوصول إلى العدالة](#) بموجب المادة 13 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. يحدد هذا التقرير بوضوح الأساس القانوني للوصول إلى العدالة. يصف بالتفصيل كيف لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون عقبات كبيرة في الوصول إلى العدالة ويؤكد مبدأ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأن "المشاركة العادلة والفعالة في جميع المراحل ومن خلال كل دور داخل النظام القضائي" ضرورية للوصول إلى العدالة. بجانب تقرير الأمم المتحدة هذا ، نشرت G3ict وثيقة توصي بثماني استراتيجيات ذات صلة لمساعدة المحاكم والأنظمة القضائية في تسخير التكنولوجيا لدعم وصول أكبر إلى العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة.

لمزيد من المعلومات حول عمل G3ict لتعزيز إمكانية الوصول والاندماج إلى العدالة كجزء من التحول الرقمي للمحاكم حول العالم ، [قم بزيارة موقعنا](#) على الإنترنت.